يعرض على أصدقاء اليمن بنيويورك الأربعاء

تقرير حكومي يستبعد قدرة اليمن على تحقيق أهداف "الألفية" ويقترح أجندة لما بعد 2015م

خاص

استبعد تقرير حكومي قدرة اليمن على الوصول إلى مرامي وأهداف التنمية الألفية بحلول 2015م،نظرا لوجود العديد من المعوقات والتحديات على المستوى العام والقطاعي ساهمت جميعها في تكوين ظروف غير مواتية للإنجاز والتقدم في شتى المجالات التنموية.

وانتقد تقرير«المشاورات الوطنية حول أجندة ما بعد عام 2015م»،والذي ناقشته الحكومة في اجتماعها الدوري الأربعاء الماضي، التركيز على الجانب الكمي في تحقيق تقدم ملموس في معظم أهداف التنمية الألفية، وما رافقه من إخفاق في جوانب الجودة والنوعية ما جعل اليمن عاجزة عن الوصول إلى مرامي وأهداف الألفية الإنمائية.

واعتبر التقرير–حصلت عليه"الثورة"- ضعف القدرة التمويلية أحد التحديات الرئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية الألفية في اليمن.. مؤكدا ان احتياجات اليمن لتحقيق أهداف الألفية بحلول 2015م قدرت بـ 48.4 مليار دولار على مدى عشر سنوات 2006 - 2015م، منها 30.7 مليار دولار يمكن توفيرها من مصادر محلية و17.6 مليار دولار يمكن توفيرها من شركاء التنمية (المانحين).

صورة من الإرشيف

ولفت إلى أنه ومع ذلك فخلال الأربع السنوات الأولى من خطة التنمية الثالثة 2006 - 2009م والتي كانت الإطار الوطني لأهداف الألفية فإن 3.86 مليار دولار فقط «8.6%» هي التي أنفقت مقابل أهداف التنمية الألفية ومنها 1.12 مليار دولار منح وقروض.

ووصف التقرير، الذي سيعرض على اجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك الأربعاء القادم، اعتماد اليمن في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كبير على المانحين بـ"المشكلة الكبيرة بحد ذاتها"، إضافة إلى ما أثير من تساؤلات حول القدرة الاستيعابية للحكومة وزيادة الاعتماد على إيرادات النفط وضعف تحصيل الضرائب.

وأورد التقرير عدد من العوامل وراء الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية الألفية في اليمن بينها إخفاقات ترتبط بوظائف التخطيط والتنفيذ،والاختلالات القائمة في تطبيق مبادئ الحوكمة والرقابة التي تعد مسببا رئيسيا للأداء المتواضع للمؤسسات العامة في تنفيذ الخطط التنموية خلال الأعوام السابقة والمتمثلة في انتشار الفساد المالي والإداري، وغياب التحديد الواضح لوظائف الدولة، وغياب التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة، إضافة إلى تدني قدرة الدولة على خلق الشروط الأساسية الضرورية لآليات السوق.

وركز التقرير على ضعف معيار العدالة في توزيع المشاريع التنموية، والتحديات التنموية التقاطعية من حيث النمو السكاني الكبير إلى جانب التشتت السكاني الذي يصل إلى 133 ألف تجمع سكاني، وشحه الموارد المائية، وزراعة القات وتعاطيه، إضافة إلى تحديات تردي الأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار السياسي.

ووضع التقرير عدداً من الاعتبارات للاسترشاد بها في تشكيل وتنفيذ أجندة ما بعد 2015م في اليمن، وأهمها إنشاء شراكة مع المجتمع الدولي لإعادة تشكيل أجندة التنمية الألفية بعد عام 2015م، التي تؤدي إلى تشكيل فريق وطني يعمل مع فريق الأمم المتحدة من أجل إعداد خطة مشتركة للشراكة وكذلك لتحقيق الأهداف ذاتها.

وشدد على ضرورة التأكد من أن الخطط والبرامج والسياسات مبنية على توقعات اقتصادية واقعية ومفصلة بحسب احتياجات وظروف اليمن كما تصاغ من قبل اليمنيين أنفسهم.

وأكد على إدراج مبدأ العدالة في توزيع الخدمات بين الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء وبين الذكور والإناث، وإعادة صياغة الاستراتيجيات القديمة الخاصة بأهداف التنمية الألفية وفق التخطيط اللامركزي على أساس المشاورات الواسعة على مستوى المحافظات والمديريات والقرى، وتضمين آليات أكثر فعالية في الرقابة والمتابعة والمساءلة.

واقترح التقرير قضايا وأهداف ينبغي أن تشمل أهداف التنمية ما بعد عام 2015م، وفي مقدمتها الأهداف المتعلقة بالحكم الرشيد والإدارة الجيدة والشراكة والمساءلة، وأدراج مضمون الجودة في هدف التعليم والأهداف الصحية، وتخفيض معدل النمو السكاني، وضمان أن هدف مساواة النوع الاجتماعي ينعكس في المؤشرات وكذلك أثناء المراقبة والتقييم، إضافة إلى إدراج أهداف تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية وأخرى لها بعد كلي في معالجة الفقر، وضمان الحقوق والحريات.

يشار إلى أن أهداف الألفية التنموية وضعت عام 2000م من قبل قادة المجتمع العالمي كرؤية مشتركة للتنمية، تم من خلالها الاتفاق على ثمانية أهداف هي التخلص من الفقر الشديد والجوع، التعليم الأساسي الشامل للجميع، تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدلات وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس نقص المناعة «الإيدز» والملاريا والأمراض الأخرى، ضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة عالمية للتنمية.

بنعمر : فريق صعدة تعامل بمسؤولية ومخرجاته تبشر بخير

أشاد مستشار الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى اليمن جمال بنعمر بما أنجزه فريق صعدة في مؤتمر الحوار الوطني وتعامل أعضاء الفريق بمسؤولية كاملة للخروج بحلول منصفة لهذه القضية .

وقال بنعمر خلال قيامه بزيارة الفريق الذي قال أنه يعالج قضية من أهم القضايا أن البعض كان متشائما في بداية الحوار من أن أطراف تصارعت وتحاربت لزمن طويل لا يمكن أن تتوصل لحلول.

وأضاف: إن الأيام أثبتت عكس ذلك وأصبحت هذه الأطراف على مقربة من أن يصبح هذا المؤتمر نموذجا يحتذى به كونه مبنيا على الشفافية .

وأشار وفقاً لما ذكره موقع الحوار إلى أن الحلول التي طرحت لم تأت بسهولة وعمل الفريق بجهود كبيرة وتعامل الجميع بمسؤولية ومخرجاته تبشر بخير.

وتحدث الأمين العام الدكتور أحمد عوض بن مبارك: إن الجميع بانتظار نتائج فريق قضية صعدة كون الفريق يعمل بجدية وقد خرجت عشرات القرارات للفريق وتبشر بحلول منصفة للقضية .

وأشار إلى أن لجنة التوفيق بانتظار المخرجات الكاملة للفريق للنظر فيها قبل انعقاد الجلسة العامة وقد وصلتها تقارير بعض الفرق وستنظر فيها خلال الأيام القادمة.

واطلع مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن على أعمال الفريق المصغر لحلول وضمانات قضية صعدة أمس واستمع لآراء عدد من أعضاء اللجنة والفريق.

ورحبت رئيسة فريق قضية صعدة نبيلة الزبير بن عمر متمنية أن يكون جهد فريق صعدة جهدا محمودا وثمارا تشكرها عليها الأجيال القادمة معربة عن شكرها للمجتمع الدولي وفي مقدمتها الأمم المتحدة على وقوفها إلى جانب الحوار.

احتجاجا على بعض مخرجات (بناء الدولة) اعتبروها مساسا باستقلال القضاء

القضاة يعلقون العمل في المحاكم والنيابات ويهددون بالإضراب

مارم:مخرجات الفريق تؤكد على الاستقلال التام للقضاء ونسبة الـ30% لضمان الشفافية

نافع عبد الرقيب

أعلن نادي قضاة اليمن تعليق العمل في جميع محاكم ونيابات الجمهورية خلال الأسبوع الجاري احتجاجا على بعض مخرجات فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني التي يعتبرونها مساسا باستقلالية القضاء.. واستثنى التعليق يومي الاثنين والأربعاء للنظر في القضايا المستعجلة وقضايا السجناء مع التأكيد على تواجد القضاة في مقار عملهم بالمحاكم والنيابات أوقات الدوام الرسمي. مطالبين بلقاء الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بصفته رئيسا لمؤتمر الحوار الوطني..

وهدد القضاة في بيان تنفيذ إضراب شامل في جميع المحاكم والنيابات في حال عدم التجاوب ابتداء من يوم الأحد القادم مع اتخاذ إجراءات تصعيديه أخرى سيتم الإعلان عنها في حينه.

وأكد البيان الذي ألقاه القاضي الجراح بلعيد رئيس نادي القضاة أن النادي يسعى للإسهام في صناعة اللبنة الأساسية لليمن الحديث من خلال تعزيز استقلال القضاء الذي يعد صمام أمان للحقوق والحريات والسبيل الأكيد لحماية المشروعية وسيادة القانون ..

من جهته أكد القاضي نبيل الجنيد المسؤول الإعلامي للنادي في تصريح لـ"الثورة" أن القضاة اليوم هم لا يطالبون بأي امتيازات أو يناقشون أمورا مادية بل يبحثون عن تأسيس وتأصيل استقلال القضاء استقلالا كاملا يمنع التدخل بها من بقية السلطات ويبعدها عن التسييس والتحزب ... مشيرا إلى أن النادي حاول خلال الفترة الماضية التواصل مع فريق بناء الدولة وغيرهم ولم يستطع التوصل إلى نتائج تنصف القضاء ليجبر نحو خطوات التصعيد ابتداء من الوقفات الاحتجاجية الأسبوع الماضي ومن ثم إلى تعليق العمل هذا الأسبوع مع مراعاة القضايا المستعجلة وقضايا السجناء ..

وأوضح أن الإضراب وتعليق العمل للقضاة بقدر ماهو يضر بالكثيرين من الإخوة ممن لديهم قضايا منظورة بالمحاكم إلا انه دفاع عنهم وعن حقوقهم ضد تسييس القضاء وفرض السيطرة عليه من قبل الأحزاب لأن أساس العدل قضاء مستقل..

ومن جهته أكد الأخ محمد علي مارم رئيس فريق بناء الدولة بالمؤتمر الوطني للحوار أن الفريق اطلع على العديد من دساتير الدول العربية والأجنبية وقرأ أيضا الكثير من الأوراق المقدمة من الأحزاب والمنظمات والأوراق الشخصية أيضا ومنها أوراق قدمت من قضاة ومجلس القضاء الأعلى الحالي وورقة النادي الأخيرة .. مشيرا إلى أن الفريق عمل على التأسيس للدولة الحديثة في المستقبل ولم يفصل القضايا التي ناقشها على مقاسات احد ولذلك استمع للجميع واطلع على تجارب عربية ودولية وناقشها أيضا خبراء في ذلك

وبخصوص السلطة القضائية أكد الفريق كما يقول مارم على ضرورة الاستقلال التام وأيضا على ضرورة شفافية هذه السلطة وحياديتها لذلك اتفق على إدراج نسبة ال30% من الأكاديميين والمحامين لمجلسي القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية لضمان الشفافية والمشاركة بالرقابة.. موضحا انه لم يترك تلك المشاركة مفتوحة بل وضعت لها معايير وشروط دقيقة والتأكيد على ضرورة استيفائها بشكل سليم وكامل كضامن لما نأمل به من النزاهة والمعرفة والحيادية وغيرها.

أما مخاوف التسييس هنا أيضا وضع الفريق عدة اشتراطات أولا لمنع دخول المتحزبين للقضاء ومن ثم أيضا عدم استقطابه من قبل الأحزاب فالبرلمان كممثل عن الشعب سيراقب تطابق الشروط والمعايير فقط فيمن سيرشحون من القضاة أو الأكاديميين أو المحامين ولن يتدخل.

• الجدير ذكره ان فريق بناء الدولة حسم بداية شهر أغسطس الماضي خياراته في عدد من قضايا وضع السلطة التشريعية في الدستور القادم ففي موضوع تشكيل مجلس القضاء الأعلى كنص دستوري اتفق أعضاء الفريق وبنسبة 95% على أن يشكل عن طريق الانتخابات و ينص على انتخاب مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية العليا من قبل السلطة التشريعية من منتخبين من كبار القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات بنسبة 70% للقضاة و 30% للأكاديميين والمحامين مناصفة في كلا المجلسين..

رئيس الاتحاد الوطني للمعاقين :

مخرجات الحوار الوطني بشأن ذوي الإعاقة تتلاءم مع نصوص الاتفاقية الدولية

مطهر هزبر

قال الاخ عثمان الصلوي رئيس الاتحاد الوطني للمعاقين أن مخرجات موتمر الحوار الوطني ضمنت حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة القانونية والمادية بما يتلاءم مع نصوص الاتفاقية الدولية وأقرت التزام الدولة والمجتمع بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية في شتى مناحي الحياة.

واضاف الصلوي الذي يمثل الاشخاص ذوي الاعاقة في مؤتمر الحوار الوطني: إن فريق الحقوق والحريات بمؤتمر الحوار أقر خلال الايام الماضيه اربع محددات دستورية تخص شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة سيتضمنها الدستور الجديد للجمهورية اليمنية .

واكد الصلوي أن محتوى هذه المواد او المحددات الدستورية يتضمن التزام الدولة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التكافل الاجتماعي في شتى مناحي الحياة وضمان حصولهم على كافة الحقوق الأساسية المكفولة لكل المواطنين اليمنيين دون تمييز.. بالاضافة إلى التزام الدولة بإنشاء مراكز مهنية وتقنية وتأهيلية لذوي الإعاقة كافة بما فيهم (الصم والبكم , إعاقة أطراف مكفوفون, إعاقة ذهنية) في جميع المحافظات دون تمييز وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كافة الحقوق والحريات على أن تنظم الدولة مؤتمراً وطنياً للإعاقة كل عامين تدعو إليه ممثلين عن كافة الجهات المعنية بالإعاقة بهدف مناقشة التوجهات والإجراءات والسياسات المتعلقة بذوي الإعاقة وبعد نهاية كل مؤتمر تقدم الحكومة وجوباً تقريراً للبرلمان عما تم اتخاذه من إجراءات وما الذي يجب تحقيقه خلال العامين المقبلين.

إلى جانب التزام الدولة بضمان مشاركة الاشخاص ذوي الاعاقة في الحياة السياسية والوظائف العامة في الدولة ومراكز صنع القرار بنسبة لا تقل عن 10% وتتخذ اللازم لضمان مشاركتهم الفاعلة في هذا المجال .

محافظ عدن يدعو القوى السياسية والحزبية إلى التفاعل مع قضايا الوطن لإنجاح مؤتمر الحوار

عدن / نبيل الجنيد

قال محافظ محافظة عدن المهندس وحيد علي رشيد أن الشعب اليمني يعول على مخرجات الحوار الوطني للخروج برؤية حقيقية يتم من خلالها صياغة دستور جديد يضمن حق المواطن بالعيش الكريم وبأي شكل من الاشكال.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها أمس في افتتاح الورشة الخاصة بعرض التقرير الخاص بأوضاع حقوق الإنسان في اليمن والتي دشنت بمعية وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة حورية مشهور بمحافظة عدن.

وأضاف أنه من حق أي مواطن ووفقا للدستور الذي يتفق عليه الجميع يضمن من خلاله حقوق المواطنة المتساوية في التعليم والصحة والمياه والانتقال بحرية وأمان من مكان لآخر دون أي قيود تفرضها جماعة أو أشخاص او افراد.

مشيرا إلى أن السلطة المحلية في عدن قد أتاحت للمواطنين التعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية تامة،وهذا كان تجسيدا لكل قيم الحرية كفلها الحوار الوطني الذي اكد على ان اليمن تشهد زخما كبيرا في التعبير عن الآراء والمطالبة بالحقوق المكفولة.

داعيا كل القوى السياسية والاجتماعية المبادرة والتفاعل والعمل بروح عالية مع القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي استطاع قيادة البلد والعمل وفقا لبنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية .

لافتا إلى أن مخرجات الحوار الذي بدأ اليوم يلوح بالأفق أن اليمن ارضا وشعبا قد تجاوز كل العقبات والمنعطفات التي كانت تحدق بالوطن .

من جهتها أكدت وزيرة حقوق الإنسان أن الوزارة تعكف حاليا وبالتعاون مع منظمة اليونيسف لتأسيس مرصد وطني لمراقبة انتهاكات حقوق الطفل ، نظراً لوقوع انتهاكات كبيرة جدا يتعرض لها أطفال اليمن بعضها حدثت داخل الأسرة ، مشيرة إلى أن تأسيس المرصد سيمكن الوزارة من المراقبة على انتهاكات حقوق الطفل سواء داخل البيت أو في المدارس أو في النزاعات والحروب أو في مرافق العمل .

من جانبها أشادت دينا المأمون مديرة برنامج الأمم المتحدة لدعم حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية ،بمستوى التهيئة والإعداد الجيد للتقرير الخاص بأوضاع حقوق الإنسان في اليمن في ضوء المتغيرات الراهنة التي يشهدها اليمن، مؤكدة أهمية الورشة في إشراك منظمات المجتمع المدني وبالذات المعنية بحقوق الإنسان للوقوف جنبا إلى جنب مع الوزارة إزاء مختلف الإشكاليات والانتهاكات وكل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في اليمن .

يذكر أن الورشة يشارك فيها ممثلون من منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية والأمن في محافظات عدن، لحج،أبين،الضالع.